A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة التاسعة عشرة

11–15 سبتمبر/أيلول 2023

الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والقضايا المتعلقة بالتجارة

الموجز

تسلّط هذه الوثيقة الضوء على أهمية استخدام الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لتجنب وصول المنتجات الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى الأسواق عند نقطة الإنزال والحفاظ على القيمة الاقتصادية لأرصدة مصايد الأسماك وسلاسل القيمة المرتبطة بها. كما تؤكّد على أهمية التنفيذ المتزامن للأدوات الأخرى القادرة على الكشف عن منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في مختلف نقاط سلسلة الإمداد وتثبيطها من أجل إرساء نظام سيتعزّز بمرور الوقت، مما سيساهم في القضاء على التجارة في المنتجات الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

- الإحاطة علمًا بالدور الرئيسي الذي يؤديه الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء في تجنب وصول المنتجات الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى الأسواق؛
- والتشديد على إمكانية تطبيق الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء على السفن الوطنية كأداة إضافية صارمة لمنع وصول المنتجات الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى الأسواق؛
- والاعتراف بأهمية تنفيذ صكوك منظمة الأغذية والزراعة الأخرى بالتزامن مع الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء للقضاء على الطرق البديلة التي تسمح للمنتجات الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بالتأثير على الأسواق.

يمكن الاطلاع على الوثائق على الموقع: https://www.fao.org/about/meetings/cofi-sub-committee-on-fish-trade/session19-documents/ar

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيّد Matthew Camilleri، مسؤول أول عن مصايد الأسماك

البريد الإلكتروني: matthew.camilleri@fao.org

مقدمة

1- يمكن أن يشمل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أنشطة الصيد التي تنتهك القوانين والالتزامات والأنشطة التي تتم دون أي إطار ينظِّمها. وهناك أنواع مختلفة من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.[1] وفي جميع الحالات، يضر هذا الأخير بالصيد المستدام والمسؤول، ويقوِّض جهود الحفاظ على مصايد الأسماك وإدارتها.

2- وتتمثل أكثر عواقب الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وضوحًا في إجهاد الموارد الطبيعية. ونظرًا إلى أن جميع أشكال الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تحدث خارج إطار نظام إدارة مصايد الأسماك القانوني، فمن المحتمل أن يتعرض رأس المال الطبيعي من أرصدة مصايد الأسماك للخطر. ويزيد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خطر تدهور النظام الإيكولوجي الذي يحافظ على الأرصدة السمكية لأن ممارسيه يتحايلون على اللوائح الإيكولوجية ذات الصلة بمصايد الأسماك القانونية.

3- ويصعّب الطابع السري الذي يُعرف به الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم عملية تقييم حجمه ونطاقه. وقامت أغلبية التحليلات بتحديد كميات المصيد غير القانوني ودون إبلاغ فقط، مما قد يقلّل من إجمالي الخسائر بسبب استبعاد المصايد التي هي دون تنظيم. وأشارت أحد التقديرات الأولى للصيد العالمي غير القانوني دون إبلاغ إلى أنه بين عامي 2000 و2003، فُقد سنويًا ما بين 11 و26 مليون طن من المصيد، أي ما يعادل 10 إلى 23.5 مليارات دولار أمريكي من حيث القيمة.[2] وتم تحديث الأسلوب نفسه مؤخرًا لما بين عامي 2005 و2014 لتقدير قيمة المصيد المفقود غير القانوني ودون إبلاغ والخسائر المحتملة للأنشطة الاقتصادية المشروعة المرتبطة به، بما في ذلك التجارة. وأشارت النتائج إلى أن قيمة المصيد غير القانوني ودون إبلاغ الذي يتم تحويل مساره من السوق القانوني تقدر بما يتراوح بين 9 و17 مليار دولار أمريكي، مع خسائر إضافية قدرها 34 إلى 67 مليار دولار أمريكي تُعزى إلى الآثار الثانوية على الاقتصاد والدخل والإيرادات الضريبية.[3]

4- وتظل النتائج غير مؤكّدة بطبيعتها لأن تقديرات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تستند إلى افتراضات وأرقام تقريبية. ولتعزيز مثل هذه التقييمات، تنشر الخطوط التوجيهية الفنية للصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة إرشادات بشأن تحديد نطاق الدراسات التقديرية وتنفيذها، وتنقيح منهجيات التقديرات، ووضع مؤشرات للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك حزمة خاصة بالآثار الاقتصادية.[4]

---

[1] https://www.fao.org/3/y1224a/Y1224A.pdf.

[2] https://journals.plos.org/plosone/article/file?id=10.1371/journal.pone.0004570&type=printable

[3] https://www.science.org/doi/epdf/10.1126/sciadv.aaz3801.

[4] يجري إعداد أربعة مجلدات من الخطوط التوجيهية الفنية للمنظمة بشأن المنهجيات والمؤشرات المتعلقة بتقييم حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتأثيره، وتتناول "المبادئ والنهج التوجيهية"، و"دليل عملي لإجراء دراسات لتقدير الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم"، و"كتالوج أمثلة عن تقدير الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم"، و"وضع واستخدام مؤشرات الأداء في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم".

العواقب الاقتصادية للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

5- تتّسم العواقب السلبية للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بتعدد أوجهها وقد تكون خطيرة. فعندما يتم الصيد القانوني للأسماك، ينتج عن التأثير المضاعف عائدات في سلسلة القيمة أعلى من قيمة الأسماك التي يتم صيدها، بالإضافة إلى منافع اجتماعية واقتصادية أخرى، مثل:

- المنافع الاقتصادية التي تجنيها الأطراف المعنية مباشرة (على سبيل المثال، العمالة، والإيرادات من التجهيز والتخزين والنقل، والمبيعات ذات القيمة المضافة في المتاجر والمطاعم)؛
- والمنافع الاقتصادية التي تجنيها الجهات الفاعلة غير المعنية بشكل مباشر (على سبيل المثال، سبل العيش لأسر العاملين، وعائدات الضرائب للسلطات، والدخل للموردين الثانويين)؛
- والمنافع المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؛
- والمنافع التنظيمية والتنفيذية للحفاظ على إمدادات آمنة ومأمونة من الأسماك (على سبيل المثال، لا تُرصد المنتجات إلّا من خلال قنوات الإمداد المشروعة).

6- ولذلك، فعندما يُهدر المصيد بالنسبة إلى الاقتصاد القانوني، تزيد الخسائر أيضًا. ويمكن الحفاظ على هذه المنافع من خلال منع تسلّل المنتجات الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى سلسلة القيمة.

منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الموجهة إلى الداخل والخارج

7- عندما يتم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، فقد تُوجه منتجاته إلى الداخل أو الخارج من منظور الدولة الساحلية التي تمتلك أصول المخزون السمكي.

8- ولا تصل منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الموجهة إلى الخارج إلى السوق المحلية للدولة الساحلية ولا تساهم في سلسلة القيمة المحلية. وهي تشمل، على سبيل المثال، الأسماك التي يتم صيدها بواسطة سفينة مياه بعيدة غير مرخصة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة ساحلية ورست خارج المنطقة.

9- وعلى النقيض من ذلك، تدخل منتجات الصيد الداخلي غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم السوق المحلية للدولة الساحلية ولكنها قد تتدفق أو لا تتدفق عبر القنوات التقليدية. وتشمل منتجات الصيد الداخلي غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الموجهة إلى الداخل، على سبيل المثال، الأسماك التي يتم صيدها بواسطة سفينة محلية مرخصة تقوم بالصيد في منطقة غير مأذون بالصيد فيها، ويتم إنزالها وبيعها في الميناء الإقليمي.

10- وتؤدي منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الموجهة إلى الخارج إلى خسائر اقتصادية ضخمة بالنسبة إلى الدول الساحلية. إذ يتعرض المخزون للخطر، وتضيع المنافع الاقتصادية للأسماك وسلسلة القيمة. وفي حالة منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الموجهة إلى الداخل، فعلى الرغم من احتمال فقدان بعض المنافع الاقتصادية للدولة الساحلية، قد يستمر جني منافع أخرى، مثل العمالة، والإيرادات من الأنشطة ذات القيمة المضافة، والمبيعات، والضرائب (انظر الشكل 1).

الشكل 1– العواقب الاقتصادية للصيد غير القانوني

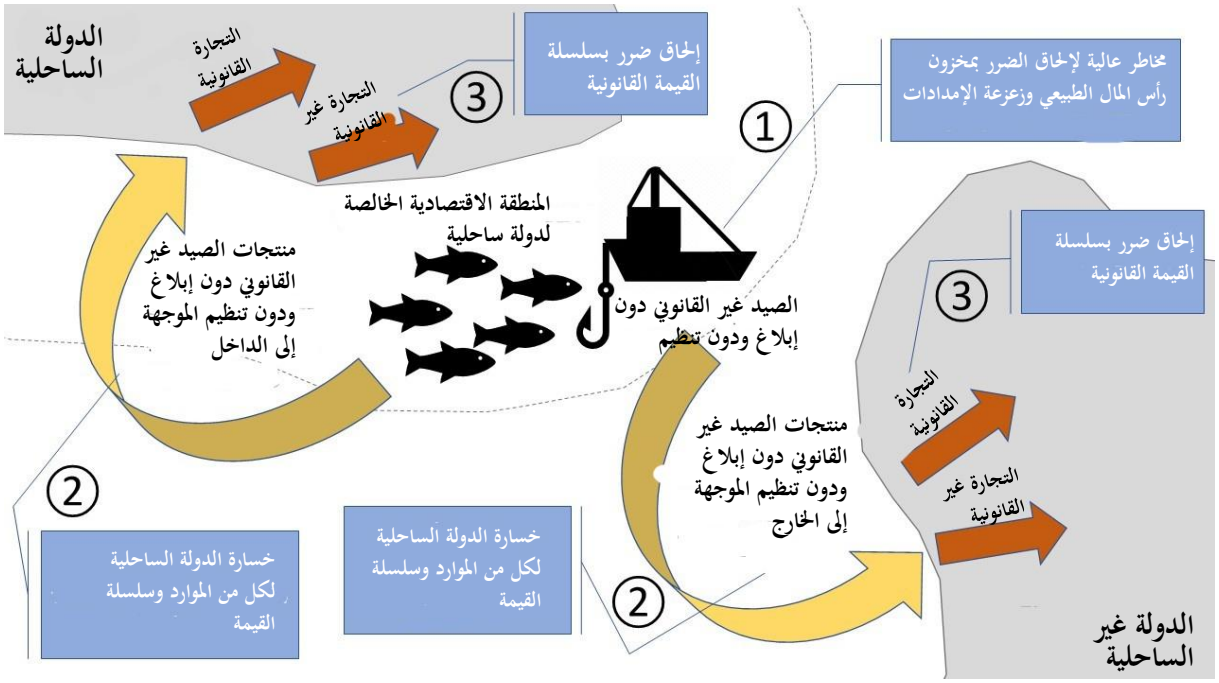

المصدر: المنظمة (2023)

① بغض النظر عن مكان أو من يمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، فإن رأس المال الطبيعي للأرصدة السمكية يتأثر.

② إذا أزيلت منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من الدولة الساحلية، فإن الخسائر الاقتصادية تشمل كلًا من قيمة الموارد وسلسلة قيمتها؛ وإذا أُبقي على هذه المنتجات في الدولة الساحلية، فإن المستخدمين الشرعيين سيعانون من فقدان القيمة.

③ إذا دخلت منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم المسار التجاري، فستتكبّد سلسلة القيمة القانونية خسائر اقتصادية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (2023)

11- كما قد تتكبّد دول السوق التي تتلقى منتجات ناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم خسائر اقتصادية إذا فشلت في تعظيم منافع سلاسل القيمة الخاصة بها. وبالإضافة إلى ذلك، تهدّد هذه المنتجات استدامة سلسلة القيمة من خلال تعريض مخزون المصدر للخطر وزيادة الشكوك المستقبلية حول كمية ونوعية الإمداد.

تلافي العواقب الاقتصادية للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

12- يمكن للدول أن تتلافى الأضرار التي تلحق بالأسواق وسلسلة القيمة بسبب الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال التأكد من أن الأسماك التي يتم صيدها أو مناولتها بواسطة السفن التي ترفع علمها لها مصدر قانوني. وعلاوة على ذلك، يمكن تحديد منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ومنع دخولها إلى الأسواق،

سـواء تم صـيدها بواسـطة السـفن المحلية أو السـفن التي ترفع أعلامًا أجنبية. وفي هذا الصـدد، من الأهمية بمكان توفير منتجات تتوافق مع المتطلبات القانونية وموثّقة من خلال التسلسل الزمني للملكية أو الوصاية أو الموقع.

13- وتمارس دول العلم ضمانات بالنسبة إلى عمليات الصيد، بينما تمارس دول الميناء ودول السوق ضمانات بالنسبة إلى منتجات الصيد. وثمة عدد متزايد من الصكوك الدولية لدعم التجارة القانونية في مجال الأسماك، ومساعدة الأطراف في الاضطلاع بمسؤولياتهم ومنع المنتجات الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من الوصول إلى الأسواق والتسبب في أضرار اقتصادية.

كيفية دعم الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء تجارة الأسماك القانونية

14- يحدّد الاتفاق بشـأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2016، الحد الأدنى من المتطلبات المعيارية التي ينبغي أن تطبقها الأطراف عندما تمنح السـفن التي ترفع أعلامًا أجنبية إذن دخول موانئهم. وبالإضافة إلى ذلك، يفرض الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء أيضًا تبادل المعلومات بين دول الميناء والعلم والدول الساحلية، وكذلك المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، من خلال نظم مثل السجل العالمي لسفن الصيد والنظام العالمي لتبادل المعلومات. وتعزز هذه الشبكة من الشركاء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم توسيع الاستخبارات العالمية مع توفير موارد إضافية لدول العلم لإدارة سفنها عن بعد.

15- ويقوم الأطراف الخمسة والسبعون الذين ينفذون الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء بحماية الأسواق وسلاسل القيمة من خلال التعرف على المنتجات الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ومنعها من دخول قنوات التجارة البرية.[5] ونظرًا إلى أن هذا الاتفاق ينطبق على عمليات إنزال السفن الأجنبية، فهو رادع فعّال ضد المنتجات الخارجية الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (تلك التي تصيدها السفن الأجنبية في المياه غير المحلية) وضد بعض منتجات الصيد الداخلي غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (تلك التي تصيدها السفن الأجنبية في المياه المحلية). ويتوقف منع ممارسة التجارة في المنتجات الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والتي تصطادها السفن المحلية في المياه المحلية (المنتجات الداخلية الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم) أو خارج المياه المحلية (المنتجات الخارجية الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم) على التنفيذ الفعال للتدابير المحلية المتوافقة مع الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء (الفقرة 6 من المادة 20).

16- ووفقًا للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، عندما تطلب سفينة ترفع علمًا أجنبيًا الدخول إلى ميناء، يجب عليها تزويد دولة الميناء مسبقًا بالحد الأدنى من المعلومات المعيارية المطلوبة لتحديد ما إذا كانت السفينة قد شاركت في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو دعمته. ويمكن أيضًا اتخاذ هذا القرار بعد دخول السفينة إلى الميناء، بناءً على استعراض إضافي للمعلومات أو تفتيش بناءً على الحد الأدنى من معايير الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، وفي هذه الحالة قد يُرفض دخول السفينة للاستفادة من الخدمات المتصلة بالصيد وغيرها من خدمات الموانئ. وفي هذه الحالة، يشترط أن ترفض دولة الميناء دخول السفينة.

17- ويؤدي الفشل في إدارة المعلومات الأساسية التي يشترطها الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء في الوقت الفعلي، مثل خصائص السفينة ومعرِّفاتها، وتصاريح الصيد، وأنشطة إعادة الشحن، وتفاصيل المصيد على متن

[5] https://www.fao.org/port-state-measures/background/parties-psma/ar.

السفينة، إلى خطر رفض دخول الميناء وتهديد الجدوى الاقتصادية لعمليات الصيد بشكل كبير. ويمكن أن يؤدي رفض دخول الميناء والمتطلبات الصحية والمتعلقة بالتوسيم وغير ذلك من حالات عدم الامتثال إلى الرفض والاحتجاز على أي حدود وقد يكون مكلفًا.[6،7]

18- وتعمل دول الميناء، في إطار منعها إنزال المنتجات المائية ونقلها إلى دول السوق، كخط دفاع أول ليس فقط لأسواقها وسلاسل القيمة الخاصة بها ولكن أيضًا للأسواق الأخرى.

19- واختارت العديد من دول السوق، حتى لو لم يكن لها دور محدد في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، حظر التجارة مع البلدان التي لا تنفذ تدابير دولة الميناء. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لدول السوق أن تصبح أطرافًا في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء وأن تستخدم النظام العالمي لتبادل المعلومات للوصول إلى بيانات رفض وتفتيش الموانئ المعتمدة، مما يقلّل من احتمال حصول السفن الممنوعة من الدخول أو استخدام الموانئ بموجب الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء على تصريح الإنزال في مكان آخر.

20- ولدى دول العلم أساس متين لضمان أن الأسماك التي يتم صيدها أو مناولتها بواسطة سفنها ذات منشأ قانوني عندما تقوم بجمع وإدارة المعلومات الأساسية التي يشترطها الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لدخول الميناء. ويتيح هذا الاتفاق أداة صارمة لدول العلم في الأساليب الدفاعية والاستباقية. فهو يسمح لدول العلم بمنع تدهور السوق وسلسلة القيمة بسبب الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ويسهل وصول منتجات سفنها بسلاسة إلى الأسواق.

21- ونظرًا إلى تطبيق الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء على نطاق أوسع، تزداد نسب التدقيق المطبق على سفن الصيد والدعم في جميع أنحاء العالم، مما يشدّد عمليات المراقبة عند منطقة تماس السفن والبرّ ويعيق تدفق المنتجات الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى الأسواق.

22- ومن حيث المبدأ، لا ينطبق تصريح دخول الميناء حسب الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء إلّا على السفن الأجنبية. ولكن يمكن لأي طرف استخدام نفس المعيار على جميع السفن، الأجنبية أو المحلية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق تدابيره على السفن التي ترفع علمها بطريقة تجعلها على الأقل فعّالة بصفتها سفنًا أجنبية (الفقرة 6 من المادة 20 من الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء). ويقلّل هذا الاحتمال الأضرار الاقتصادية للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، سواء تم استخدام الموانئ الأجنبية أو المحلية.

الفجوات الكامنة في تغطية الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء

23- يشكِّل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء أداة فعالة لدول العلم لضمان أن يكون مصدر مصيد سفنها قانونيًا ولدول الميناء ودول السوق لاكتشاف التجارة الدولية في المنتجات الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ومنعها. ولكن نظرًا إلى تعقيد سلسلة إمدادات الأسماك، وتنوّع نقاط الدخول، يجب استخدام أدوات إضافية بالتزامن مع الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء للقضاء على الطرق البديلة (انظر الشكل 2).

[6] https://www.fao.org/3/y5924e/y5924e00.htm#Contents.

[7] https://hub.unido.org/rejection-data/country-profile.

الشكل 2- نقاط التكامل والفاعلية بين الصكوك الدولية التي تتناول الصيد
غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتجارة الأسماك

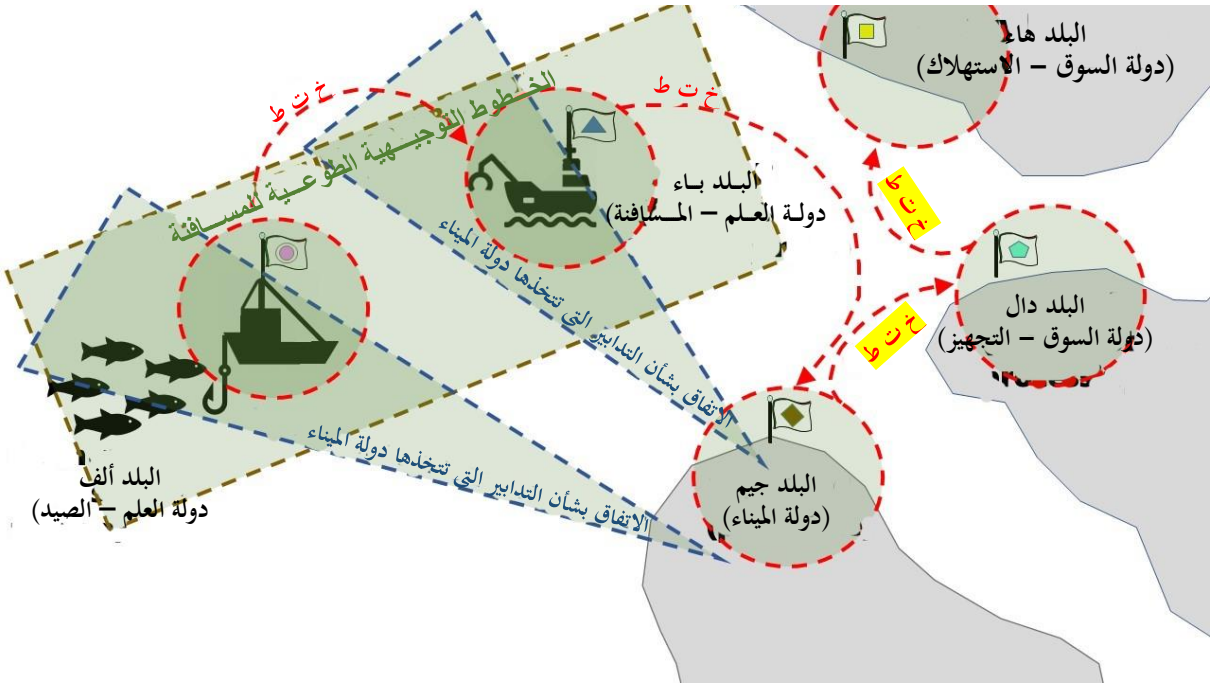

*خ ت ط = *خطط توثيق المصيد*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (2023)

24- وفي ما يتعلق بالتغطية القطرية، لم يوقّع عدد مهم من دول الميناء على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، مما يترك إمكانية دخول المنتجات الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم سلاسل القيمة البرية. وعلى الرغم من أنه يجوز لغير الأطراف تنفيذ عمليات ترخيص الموانئ الوطنية التي تمنع إنزال المنتجات الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والتدابير المتوافقة مع الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء على السفن المحلية، فإن هذه الخيارات لا تُنفذ دائمًا.

25- وعندما لا تكون دولة العلم ولا دولة الميناء طرفًا في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، فمن غير المرجح أن يُنفذ الحد الأدنى من معايير العناية الواجبة الخاصة بهذا الاتفاق والإبلاغ عن المعلومات حول نتائجه. وتُعد زيادة الشفافية والصرامة في دخول الموانئ واستخدام عمليات التصاريح من خلال المشاركة الموسعة في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء أولوية مستمرة.

26- وتستخدم بعض مصايد الأسماك المسافنة، وهو النقل المباشر لأي كمية من الأسماك على متن السفينة من سفينة إلى سفينة أخرى بغض النظر عن موقع حدوث ذلك، دون تسجيل الأسماك على أنه تم إنزالها، كطريقة فعالة من حيث التكلفة لإنزال مصيد الأسماك. وينطبق الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء على سفن الصيد والمسافنة بالتساوي. ولكن يمكن تقليل فعاليته في التعامل مع الأسماك المنقولة عن طريق المسافنة إذا لم تقدم دولة العلم المعلومات المطلوبة لتقييم ما إذا كان الصيد غير القانوني قد حدث أم لا. وتصف الخطوط التوجيهية الطوعية للمسافنة الصادرة عن المنظمة، التي تم اعتمادها وإقرارها في عام 2022، الحد الأدنى من معايير التصريح والإبلاغ وتبادل المعلومات لمنع الصيد

غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وهي بمثابة مكمِّل فعال للاتفاق بشـــأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء.[8] ويمكن لهادين الصكين معًا، بتنفيذهما بشكل مكثف وفعال، ربط الدول المسؤولة عن المصدر القانوني للأسماك، من نقطة الصيد إلى نقطة الإنزال، حتى عند حدوث المسافنة.

27- ويمكن أن تكمّل الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد الصادرة عن المنظمة[9] وظائف الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والخطوط التوجيهية الطوعية للمسافنة من خلال إعادة توجيه معلومات المصدر القانوني المجمّعة من كلا الصكين أثناء انتقال الأسماك إلى مراحل ما بعد الإنتاج على طول سلسلة الإمدادات. وتعمل الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد كسلسلة تعهد بين دولة وأخرى، وتعتمد على السلطات الوطنية لتوفير إمكانية التتبع داخل حدودها.

28- ولكن هذا الإطار لن يكون فعالًا بدون نظم وطنية صارمة لإدارة مصايد الأسماك. وينبغي أن تنفذ هذه النظم متطلبات الصكوك الدولية، وتقوم بجمع وإدارة البيانات اللازمة للتحقق من صحة المعلومات المقدمة (مثل تفاصيل السفن ومواقع الصيد والمسافنة وأنواع وكميات المصيد). وستتولى هذه النظم المسؤولية أيضًا بشكل أساسي عن الكشف عن حالات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم خارج إطار الرقابة (مثل السفن عديمة الجنسية، وعمليات النقل غير المصرح بها، والموانئ غير المعينة). وتؤكّد هذه المجموعة من الصكوك على الحاجة المستمرة لتعزيز تطوير التشريعات الوطنية، وتقوية نظم الرصد والرقابة والإشراف، وتوفير بيانات وتطبيقات تحليلية جديدة لنظم إدارة مصايد الأسماك الوطنية.

[8] https://www.fao.org/3/cc4833ar/cc4833ar.pdf.

[9] www.fao.org/3/a-i8076e.pdf.